المرأة الجديدة
[7]
كتاب غير دوري يهتم بقضايا لمرأةِ المصرية والعربية

محتويات العدد:

1- لماذا هذا العدد

2- مقدمة

3- مشروع قانون العمل الموحد وآثاره على المرأة المصرية

4- الحقوق الإنجابية للمرأة وسياسات التكيف الهيكلي: نقاط تصادم

5- إضرابسِلمي

6- أخبار المرأة الجديدة

لماذا هذا العدد؟

نتوجهُ إليكم بهذا العددِ الجديدِ من نشرةِ المرأة الجديدة الذي يتناولُ قضيةَ المرأة المصرية والعمل، وذلكَ ضمنَ نشاطِ برنامجِ العمل الذي يتناولُ العوامل المختلفة التي تحكمُ موقف المجتمع من عمل المرأة (القوانين ــ خطاب الدولة ــ الخطاب الأصولي)وواقعُ المرأةِ العاملة نفسها، وتعريفٌ بماهية العملِ بالنسبة لقطاعٍ واسعٍ من النساء .. وبالتالي ما يجبُ أن يكون عليه تعريفنا للعمل، انطلاقاً من الواقع الحياتي لأغلبيةِ النساء في مصر.

إن الطبيعةَ المتنوعة والمتعددة لعملِ المرأة ساعدت لزمنٍ طويلٍ على إبقاءِ هذا العمل خارجَ الإحصاء الرسمي ... و من ثمَّ التقييم أو القياس ضمنَ الموارد الاقتصادية للدولة. كما ساعدَ في ذلكَ أيضاً أن المناهج والنظم الاقتصادية الحديثة التي رأت في الإنتاجِ الكبير تكثيفاً شديداً للربحية ــ بما احتوى عليه من فصلِ وسائلِ الإنتاج عن المنتجين نهائياً ــ أعطت هذا النوع من الإنتاج الأولوية المطلقة من حيثُ نصيبه من الموارد وتقييمه داخل الاقتصاد، و هذا على حسابِ ما سُميَ بالعمل " غير الرسمي ".

و لأنَّ عمل المرأة تاريخياً، والذي كان يتمثلُ في الزراعةِ و الاقتصاد المنزلي، كانَ يقعُ تحديداً ضمن هذا القطاع، فقد خرجت المرأةُ تماماً من تعدادِ المنتجين، واعتُبرَ غالبية النساء في كافة الإحصائيات الحديثة " لا يعملن "فوفقاً لأحدثِ تعدادٍ رسمي مصري، هناك 11ــ 13% فقط من النساءِ يعملن في مصر (مركز التعبئة و الإحصاء، 1986)... أي أنه وفقاً لهذا القياس، فإن هناكَ ما يقرب من 87% من النساء المصريات " لا يعملن " !!!!. و من الصعوبةِ تصديقُ هذا الحكم الغريب الذي تُصدره هذه الإحصائية. و التي تنقلُ وعينا إلى صورةٍ يصعبُ الإقرارُ بها إذا كانت معايشتنا لواقعِ قادرة على محو قوةِ الأرقام، و إذا كُنا قد اخترنا وعياً لا يسهلُ خداعه. فلا يُمكن لأحدٍ أن يسيرَ بين الأحياءِ الفقيرةِ دون أن يرى مئات الأعمالِ التي يقومُ بها النساء، بلا توقف و بلا رحمة. فلماذا إذن يتسربُ هذا العمل من الوعي الرسمي و الاجتماعي؟ و ما هي نتائجُ هذا التسرب؟
نتائجه أن النساء يعملنَ عملاً لا يُحتسب..

و لأنَّ النساء يعملنَ دون أن يُحتسبَ عملهن.. فإن السياسات العامة ــ اقتصاديةً كانت أو اجتماعية ــ تُصاغُ دون وضعهم في الاعتبار.. في حينِ أنهن دائماً يدفعنَ ثمنَ هذه السياسات.. فيقمنَ بالأعمال التي لا يريد أحدٌ القيامَ بها ــ حكومةً كانت أو مؤسسات أو أفراد.. ويحملنَ مسؤوليةَ هذه السياسات، ثمَّ يُطلبُ منهنَّ توفير حلولها بأن يلزمنَ منازلهنَّ أو يتوقفنَ عن الإنجاب أو يرتدينَ الحجاب... الخ.. ويحملنَ أعباءً لم يخترنها.. ثم تسقطُ هذه الأعباءُ مرة أخرى من دائرةِ اهتمامِ الرأي العام، طالما أن هناكَ من يقومُ بها في صمت..فيخرجُ الخطابُ الرسمي معبراً عن واقعٍ غير موجود.. ويخرجُ التحليل العام خالياً من مفرداته..فيصبحُ بلا معنى..وتصبحُ الأرقامُ خاليةً من شيءٍ حقيقي تعكسه..

هذه النشرةُ محاولةٌ لتسليطِ الضوءِ على هذا المضمون.نعرضُ فيها بدوةً نظمتها " المرأة الجديدة " لمناقشةِ ورقتها حولَ مشروعِ قانون العمل الجديد، و أثره على النساء.. إلى جانب حوارٍ مع امرأةٍ لا يُمثلها رقمٌ في الإحصاءاتِ الرسمية..مع بعضٍ من أخبارِ ونتائج القمة الاجتماعية التي عُقدت بكوبنهاجن في مارس من هذا العام...

مقدمة

إن مشروع قانون العمل الموحد المزمع مناقشتهُ في مجلسِ الشعب المصري في دورته القادمة، يجسدُ نموذجاً خاصاً جداً لتلاقي مصالح الاقتصاد الحر ـ ممثلاً في الإصلاح الهيكلي ـ مع مصالح التياراتِ الرجعية، و على رأسها الإسلامُ السياسي، في تهميشِ دورِ المرأةِ والتضحيةِ بها لحل مشاكل " المجتمع ككل " كما يقولون، كما لو كانت هيَ خارجةعن هذا المجتمعِ ، ولا يتضمنها هذا " الكل ".

و رغمَ أن القانون (السابق)كانَ به من الثغراتِ ما يسمحُ لصاحبِ العمل أن يتجاوزَ حقوق العاملين والعاملات، أو كانَ في صياغته يحملُ هامشاً يسمحُ بهذا التجاوز فعلياً (مثل اشتراط 100 عاملة لتوفيرِ دار حضانة، وتحرير صاحب العمل من هذه المسؤولية إذا نقصَ العدد عن ذلك بعاملة واحدة) إلا أنَّ القانون الموحد جاءَ ليقننَ الكثير من هذه التجاوزات، فيقتصر بعض الأعمال على الذكور فقط بحكم المشقةِ أو الأخلاق ـ أيها أنسب ـ يوضعُ من القيودِ الأخرى التي سوفَ تتناولها مذكرتنا، ما يضع العاملات أمامِ اختياراتٍ مستحيلةٍ في كثيرٍ من الأحيان.ثمَّ هو لا يكتفي بتنظيمِ علاقات العمل، و إنما يستلهمُ من الخطابِ الديني السائد، أنَّ مكانَ المرأةِ الطبيعي هو المنزل، و دورها الطبيعي هو الحفاظُ على الأسرةِ، ويشجعُ النساء على ترك العمل ـ بصريحِ العبارة ـ لكي يلتفتنَ إلى أسرهن وتحميلهنَّ في ذلكَ مسؤوليةَ الرقي بالمجتمعِ و الحفاظِ على كيانه. و كأنَّ هناكَ تناقضٌ بين العملِ و بين تكوينِ الأسرة. و كأنه يتجاهلُ ـ عامداً أو عن جهل ـ أنَّ الحالَ بالنسبة إلى 25% من الأسر في مصر:أنَّ عمل المرأةِ هو الذي يحفظها من الانهيار، فغيابِ عائلٍ بديل. وليسَ من قبيلِ المصادفة أن يلتقي هذا القانونُ الذي يجيءُ في سياقِ عمليةٍ خصخصةٍ شاملة تضمنت المصنعَ و المدرسةَ و المستشفى، مع خطابٍ سياسي رجعي يلبسُ ثوباً إسلامياً، يقتطعُ في كلِّ يومٍ من المكتسبات التي أنجزتها الحركةُ النسائية المصرية على مدى تاريخها، و يحصرُ المرأة في دائرةٍ جغرافيةٍ ضيقة تقتصرُ على منزلها، و دائرةٍ فكريةٍ أضيق تهدفُ إلى استيعابها بشكلٍ كاملٍ في تفصيلاتِ الثوبِ ونبرة الصوت و الاختلاطِ والخروج والدخول...الخ من تفاصيلَ يمثلُ الحديثُ فيها فاهيةً بالنسبةِ للأغلبية العظمى من النساء المصرياتِ اللاتي لم يفكرنَ في الأغلبِ فيما إذا كان العملُ حق أو واجب، و إنما خرجنَ إلى العمل لأنه من المستحيلِ بدونه ضمانُ الحدِّ الأدنى من المعيشة لهنَّ و لأسرهن.. في محالةٍ مستمرةٍ لكي لا ينخفضَ هذا الحد الأدنى إلى ما هو أدنى منه.

إن هذا الالتقاء، جاءَ ليكشفَ العلاقةَ القويةَ بين الإصلاحِ الهيكلي و الفكر الرجعي ـ فيما يخص المرأة ـ فحسب، و إنما جاءَ ليعكس تغليبَ مصلحةِ الصفوةِ ـ سواءً الطبقية أو الذكورية ـ على مصالح الفئات الفقيرةِ من الشعب عامة، و المرأة الفقيرة بشكلٍ خاص.

مشروع عقد العمل الموحد ،
وآثاره علي المرأة المصرية

(ندوة عقدت بمركز دراسات المراة الجديدة)

افتتحت المرأةُ الجديدة الندوة بأنه عندَ عقدِ مناقشةِ القوانين، يجبُ أن يكون هناكَ تحديد للاختيار الذي يضمنُ حقوقَ المرأةِ كامرأةٍ عاملة، كما يضمنُ رفعَ الأعباء الإضافية من عليها، و التي تتبعُ من أدوارها و وظائفها المختلفة. و أضافت أن العملَ الموحد هو اختيارٌ لدفعِ المرأةِ خارجَ سوقِ العمل الرسمي، و أن تحميلها وحدها لوظائفَ الاجتماعية الأخرى، التي جميعها تندرجُ تحت العملِ غير المدفوع الأجر. أما فيما يتعلقُ بدفعِ المرأةِ خارجَ سوقِ العمل عامةً، فهذا لن يحدث، لأنَّ المرأة التي تخرجُ للعمل تخرجُ مدفوعةً بدافعِ الأزمةِ الاقتصادية، و هذا الوضع لن يتغير. إذن، الذي يمكنُ أن يتغير،هو أن المرأة تخرجُ خارجَ العمل الرسمي، الذي يتسمُ أكثر من غيرهِ بالحماية القانونية. و هناك بنودٌ داخلَ مشروع القانون تتحدثُ عن حظرِ أعمالٍ معينة على المرأة، مثلَ الأعمالِ الشاقة التي يُمكن أن تؤثرَ على صحة المرأة، الأعمال المسائية، الأعمال الغير أخلاقية التي لها علاقةٌ بالمرأة وليس لها علاقة بالرجل. و لمنعُ ليس سلاحاً في يدِ المرأةِ يَمنعُ من استغلالها، بل هو يُستخدمُ في الأساس من قِبلِ صاحبِ العمل و الدولة، وعكسُ كيف تتعاملُ الدولة وصاحبُ العملِ مع المرأةِ كقطاع واحدٍ له نفسُ القدرات، ونفس الإمكانيات،كما له نفس القصور و العيوب .

بالإضافةِ إلي ذلك، فالقانونُ لا يُعطي الحمايةَ الكافيةَ للمرأةِ حين تنزلُ إلى سوقِ العمل... بل على العكسِ يرفعُ عنها هذه الحماية تحتَ ادعاءِ أنه يساعدُ المرأة على أداءِ وظيفتها الإنجابية، و ما يفعله في الحقيقةِ، هو أنه يعاقبُ المرأةَ على وظيفتها الإنجابية. ففي القانون الجديد تمَّ تقليل مدة إجازات الوضع من 3 أشهر إلى شهرين، و هذا عن طفلين فقط. و في المذكرةِ التفسيرية يقولُ بصريح العبارة أن هذا نتيجةَ الأزمةِ السكانية، و أن القانون لا يجبُ أن يشجعَ المرأةَ على الإنجاب، في حين أن الواقع و المجتمع يعاقبُ المرأةَ التي لا تُنجب. ونحنُ إزاءَ الإزدواجية دائماً فيما يتعلقُ بموقفِ المجتمع من المرأة.

هذا تلخيصٌ للورقةِ المقدمة و نفتح النقاش.

اقترحت إحدى الحاضرات هوةَ برلمانيا تهتمُّ بقضيةِ المرأة. و أضافت مشاركةٌ أخرى أنه يجبُ أن يحدثَ نقاشٌ حولَ المشروع، و نضع وجهة النظر التي نرفضها، و لكن يجبُ أن نقدمَ لبدائل ، و أن تُدرسَ هذه البدائل جيداً من جميعِ النواحي. و هذا يحتاجُ إلى قانونيين و أناسٍ مهتمين بالقضية.

كما جاءَ تعليقٌ على أن الدخولَ في موضوعِ العمل الرسمي، وعملِ المرأة المنزلي و خلافه. سيهدد إمكانية التركيز على قانونِ العملِ الموحد، و مناقشته بشكلٍ نقدي و الوصول من خلاله إلى مكمن الخطرِ الحقيقي الذي يخصُّ المرأةَ ، و اقترحت أن يكونَ مدخلٌ لمناقشة من خلالِ حقوقِ المواطنة، لأن قوانينَ العملِ في مصر بشكلٍ أساسي من القوانينِ التي يتم استثناءها من لتمييزِ ضدَّ المرأة، بدءً من الدستور و حقِّ تولي الوظيفة العامة وحقِّ العمل مكفول، و القانونُ ليس فيه بشكلٍ مباشر ما يُميزُ ضدَّ المرأة. إن كانَ على مستوى الواقع هناك حصارٌ ضمني لعملِ المرأةِ نتيجةً للتوجهاتِ التي تفرضُ نفسها على المجتمع، سواء من خلالِ الردةِ الثقافية متمثلةً في التيارِ الديني، أو من خلال التوجهاتِ الاقتصادية التي يُعبرُ عنها بعضُ الليبراليين، و التي يتبنوا من خلالها حصاراً لعملِ المرأة باعتبارها أحد أسباب الأزمة الاقتصادية، على الأخص فيما يتعلقُ بالبطالةِ و اتساعها.و أنَّ مزاحمتها في سوقِ العمل سببٌ رئيسيٌ في هذا. العاملُ الرئيسي هو أن سوق العمل يضيق، و أن العامل المنتج مطارد. لأن قانون العمل الموحد نتيجةً لاختياراتٍ اقتصادية متبلورةٍ فيما يُسمى بإعادةِ التكيف الهيكلي على أساسِ الاقتصاد الحر، وعلى أساسِ آلياتِ السوق، و في نفس الوقتِ مرتبطٌ بمجموعة من القيم الاجتماعية التي كنا نعتقدُ أننا كسرناها، بأنَّ المرأة خرجت لممارسةِ حقِّ التعليمِ و العمل، فإذا بنا نعودُ مائةَ عامٍ للخلف، فزمامُ الموقفِ القوي أن مناقشتنا و الرؤى النقدية للقانون تكونُ من خلال تأثيره على حقِّ العمل للمواطن. و حقِّ المرأةِ كمواطن أن نرفضَ هذا القانون شكلاً وموضوعاً ، لأنه ليس فقط يصعبُ عليها أداءُ مهمتها الاجتماعية كأم و كزوجةٍ عاملة، و لكن يضيقُ عليها حقها الإنساني في أن يصبحَ لديها فرصة عمل.

وضّحت المرأة الجديدة أن المبادرة لهذه الحملة، بدأت من مركز الخدمات النقابية بحلوان، و قد عملوا تقييماً شاملاً لقانون العمل كله. و في أول لقاء ظّم مه لمركز حلوان دُعي فيه عددٌ كبيرٌ من المنظمات و المكاتب في الأحزاب لتساهم في الحملة.نحن جزءٌ من هذه الحملة في هذا الإطار. نحن نتناول الأشياء المخصصة فيها للمرأة، لأنّ في القانون لا يوجد رجلٌ يأخذ إجازة وضع أو ساعة رضاعة. أما الحضانات فيمكن أن تصبح مطلباً، وتصبح للعاملين الذين لديهم أطفال سواءً رجالاً أو نساء. و نحن نقارن هذا بما كان موجوداً، و ليس فقط في القطاع الخاص، لكن بقانون 48 الذي لا يذكره أحد.

تدخّل أحد الحاضرين قائلاً: أنه يجب الانتباه لبعد الثقافي للمشكلة، إذ أن قانون العمل سيصدر، و سيلاقي استجابة عند قوى يمينية كثيرة، لأنه كلما جلست المرأة في البيت، فإن فرص العمل للشباب ستصبح أكثر، وهذا عاملٌ للتأثير الاجتماعي و جميعنا يعلم هذه القضية. و بالتالي فإن الحملة الثقافية مهمة في هذه الفترة، لأنّ الحملة في المجتمع كله قائمة على أنه لو تقعد المرأة في البيت فإن هذا يكون شيئاً جيدا. و بعض النساء أيضاً تدافعن عن هذه الفكرة. يجب الاهتمام بالبعد الثقافي للقانون.و ركّز أحد الحاضرين على أنّ رجال الأعمال في مصر يضغطون بشدة للحصول على حريات غير محدودة فيما يتعلق بتصرفاتهم. من ضمن الأشياء قضية الإجازات و غيرها، وهذه قضية واردة، إن كان في بعض الأحيان يقول البعض نحن موافقين على الإجازات في القانون الحالي، و لكن في نفس الوقت في دهاليز اللجان الفنية لقانون العمل، كان ممثلو رجال الأعمال يضغطون في قضية البطالة، و يقولون بضرورة تحفيز المستثمرين لكي يستثمروا، و لكي نحفزهم يجب أن نُطلق أيديهم و لا نضع أمامهم العقبات. هم طارحين الذي يمكن تسميته حل مشكلة البطالة على حساب الفقراء، بمن هم أشدّ فقراً، وأن الذين يعملون يتنازلون عن جزء من حقوقهم للذين لا يعملون، هذا شيء، لشيء الآخر الذي يطالب به البعض هو تمطيط فترة التدريب لمدة ثلاث شهور، والقانون الحالي حدّد فترة معينة للتدريب.

وافقت المرأة الجديدة على أنه لو تحدثنا عن حملة، فإنه يجب التركيز على هذا القانون فيما يتعلق بقضية المرأة العاملة بالتحديد، و لكن يجب أن يكون في خلفيتنا أنّ المرأة كامرأة في مأزق دائم فيما يتعلق بقضية العمل. و أنّ التعامل معها كمواطنة لا يجب أن يقتصر على دور واحد، و لكن يمتد ليشمل كلّ أدوارها كمواطنة، و تشجيعها على العمل المدفوع الأجر عن طريق إلغاء الأعباء الأخرى، لأنّ معظم القوانين كانت تُعطي للمرأة بعض الخدمات فيما يتعلق بوظائفها الأخرى لكي تشجعها على العمل، و لكن ظلّ هذا العبء موجود ، و اليوم هذا العبء نفسه الذي يجعلها تصل إلى أن تقول: البقاء في المنزل أفضل، و العمل "نكبة" و العمل نفسه كقيمة يُضيف هنا شيئاً يجب وضعه في الاعتبار، و هو أنّ هذه الوظيفة هي وظيفة اجتماعية.

اقترحت واحدة من المشاركات أن تتم الدعوة إلى حلقة نقاشية تضمّ المجموعة التي بدأت في حلوان من العاملات و النقابيات، هناك نقابيات لهم أدوار متميزة ،وهذه مسألة تمسّ جوهر حق المرأة و اقترحت فتح حوار مشترك مع مركز حلوان، ومع أنّ المجموعات النسائية في الأحزاب و الجماعات النسائية المختلفة.فلابدّ أن نشعر ونحس بنبض الحركة النقابية النابعة من قلب المصنع أو من قلب الشركة.

و أضافت مشاركة أخرى أنه يجب تعبئة كتيبة من الإعلاميات. و لإنجاح هذا الجهد و الذي بُذل قبل ذلك في حلوان، المفروض أن يكون هناك شكلٌ من أشكال التحريك لهذه القضية في مساحة مدروسة. و أكدت على أنّ هناك دراسات قانونية وُضعت حول القانون من مجموعة من المؤسسات، وليس من مؤسسة واحدة. و طرحت فكرة إصدار كُتيب صغير يتضمن شقاً قانونياً، وشقاً اجتماعيا يتناول القضية. كما اقترحت أن يقوم مركز دراسات المرأة الجديدة بعمل تصنيف موضوعي للمؤسسات والشخصيات و الأسماء التي يُمكن الاتصال بها في هذا الشأن.

كما عبّر أحد الحاضرين عن أهمية أن تطرح المرأة برنامجاً انتخابياً متكاملاً خلال الانتخابات البرلمانية القادمة.

و أكد متحدثٌ آخر، على أن الضغط الجماعي يُمكن أن يؤثر على تمرير القانون، وعلّل هذا بأن عددا من التجمعات قد استطاعت أن توقف القانون في الدورة البرلمانية السابقة، و كانت الحكومة تنكر

وجودَ قانونٍ بهذا الشكل، ثمَّ رجعت و أقرت أن هناكَ مادةً و أنها سوفَ تُغيرُ 90 مادة فيه. وكأنَّدَ على ضرورةِ التوجه للجماهير المتضررة من هذا القانون، فهيَ التي ستكونُ السندَ الأساسي في هذه المعركة. فعلى هذا التجمع أن ينسقَ مع الجماعاتِ المختلفة ضدَّ هذا القانون الذي هوَ ليس ضد المرأةِ فقط. إن هذا القانون اعتداءٌ على الرجل أيضا. المطلوبُ الاستمرار في هذه المعركة، و الدفع في اتجاهها حتى نستطيع على الأقل أن نحسنَ من الشروط المعيبة التي نزلت علينا.

وكانت هناكَ دعوةٌ لوضعِ أسماءِ النقابيات و قياداتٍ نسائيةٍ أخرى، و الدعوة لجلسةٍ أوسع يضعُ فيها كلٌّ هؤلاء تصوراتهم لمؤتمرٍ عامٍ يصلُ للمرأةِ في المصنعِ و الشركةِ، و للطالبات في الجامعة اللاتي سوفَ يتخرجنَ عما قريب، ويواجهنَ بمصيرِ البطالة و المكوث في البيت.

و قد اقترحَ أحدُ المشاركين استعمال أسلوب الضغط الدولي، حيثُ أن هذا العقد ينادي بإلغاءِ كافة أشكال التمييز ضدَّ المرأة، و يُمكن أن يكون هذا وراءَ تحريكِ فكرة الحقوق الاجتماعية- الاقتصادية. وفي إطارِ مسألةِ حقوقِ الإنسان التي لا يريدون أن يعترفوا بها. فإذا وجدت صيغةً بحيثُ يُعرض الموضوع على أنه شكلٌ من أشكالِ انتهاكاتِ حقوقِ الإنسان، و توضعُ على أنها مسألةُ حقوقِ المرأة في مصر. و حين تدرسُ ورقَ الأمم المتحدة و البنك الدولي سنجدُ أن لهما اهتماماً واضحاً بالمرأة، و حتي مبالغ فيهِ أحياناً، فلماذا ؟ من ناحيةٍ هناكَ من يرى أن تحريكَ المرأةِ مهمٌ، حيثُ يبدو لأصحابِ المصالح أن المرأةَ قدرةُ استهلاكٍ وقوةُ حضورٍ مناسب، قوةُ استثمار، إنتاجية جديدة. لو عندنا رأسمالية ليبرالية حقيقية لازم تفهم أن نصف المجتمع حين يدخلُ كقوةِ إنتاج؛ أكيد أفضل من أنه يقعد في البيت.

و علَّقَ أحد الحاضرين أنه بصرفِ النظر عما إذا كان القانون سيمرُّ أم لا، فإنه خلال السنتين المقبلتين سوفَ تكون هناك معارك، فإما أن تُسفرَ عن نقلاتٍ مستقلةٍ أو عن مجازر. و بالتالي هناكَ فرصةٌ كبيرة لإضافةِ حقوقِ المرأةِ على جدولِ أعمال الحركة النقابية. و سوفَ تشهد السنوات المقبلة تبلوراً، و يُمكن أن تتبنى الحركة النقابية قضايا المرأة. و بالتالي النقطة التي أريد أن أثيرها هيَ أن هناكَ الآن فرصة مهمة جداً للتأثيرِ على وعي الحركةِ العمالية و القيادات العمالية. و أرى أنه مهمٌ جداً فتح حواراتٍ حولَ الجانبِ الخاص بالمرأة في قانونِ العمل الموحد، معَ أوسعِ عددٍ ممكنٍ من النشطاء النقابيين.

لَخصت المرأةُ الجديدة الاقتراحات التي طُرحت في الندوة، أنَّ هناكَ احتياجٌ لحملةٍ ذاتِ جوانب متعددة. و منها يبدأُ التوجه إلى الأعضاء في البرلمان لتأثيرِ على القرار السياسي. كما أنَّ هناك اقتراحٌ بأن يكونَ هناكَ حملةٌ موجهة للإعلاميين، و قوائم تُجمعُ لكلِّ الناس المهتمين. و قد أضافت إحدى الحاضرات أننا حددنا خريطةَ الحركة، و حددنا القوى التي سوف تشاركُ في الحملةِ لوقفِ أو تغييرِ القانون، وقُلنا أنَّ المراكز البحثية، و المنظمات الغير حكومية بشكلٍ عام و كذلك الأحزاب لابدَّ أن تشترك فيها. و لابدَّ أن نُخرجَ ضاماً متماسكاً بديلاً لهذا النصِّ الذي عليهِ الاعتراض . " نحنُ نقول : لا نريدُ هذا القانون، لأنه ضدَّ الدستور، ضد المواثيق الدولية، ضدَّ الإتفاقيات التي وقعت عليها الحكومة. و علينا إصدارَ نصٍ آخرٍ بديلٍ يُبين. وقد اعترضَ أحدُ المشاركين على إخراجِ نصٍ بديل، وعلَّلَ ذلك بأن أحدَ اللجان في الإعدادِ للقانون كلت حريصةً جداً على ألا يحدثَ تراجعٌ عما هو قائمٌ فعلاً، و ألا تُمس الامتيازات. و لم تدعُ هذه اللجنة لاجتماعاتِ لجنةِ الصياغة، و أضاف أنَّ الحد الأدنى لمواجهةِ هذا القانون هو الحقوق الموجودة في قانون 48، وهذا الذي يطرحه العمال الرجال، لأنهم لم يصلوا حتى الآن إلى درجةِ انتزاعِ المزيد، فالمعركةُ الآن في المحافظةِ على القائم، المحافظةِ على حقوقِ المرأة العاملة من خلال المحافظةِ على قانون 48. أما إذا دخلنا في معركةٍ من نوع تجنيبِ النص كذا أو كذا فإنهم سوف يتغلبونَ علينا.

فلنحصِ عمل المرأةِ غير مدفوع الأجر

فلُرٌ آنَ أوانه

نحنُ المنظمات غير الحكومية، تحضيراً للمؤتمرِ العالمي الرابعِ للمرأة، نتحدثُ باسمِ ملايين النساء، و نطالبُ حكومتنا بأن تحصي عملَ المرأةِ غير المدفوع الأجر، و أن تتضمنه في إجمالي الناتج القومي و الإحصائيات الأخرى، و أن تضمَّ العامل غير المدفوع الأجر في نظامِ حسابها القومي.. إننا نطالب الحكومات أن تُولي هذا الأمر أهميته القصوى التي يستحقها، و أن تحددَ نواياها بوضوحٍ من هذا الأمر في وثيقةِ مؤتمر المرأةِ بالصين، و ذلكَ انسجاماً مع الفقرةِ رقم 120 من استراتيجيات نيروبي للنهوض بالمرأة (مارس 1994) ، و الوثيقة المنبثقة عن لجنةِ الأمم المتحدة المراقبة لوضع المرأة، و بيان الأمم المتحدة عن البيئة و التنمية (ريو 1992) و تقرير التنمية البشرية الرابع الصادر عن الأمم المتحدة (1993) و تقرير البرلمان الأوروبي حول قياس عمل المرأة غير المدفوع الأجر (1993).

(وقَّعَ على هذا الطلب 150 من المنظمات غير الحكومية، نسائية و غير نسائية، حتى مارس 1995)

الحقوقُ الإنجابية للمرأة، وسياسات التكيف الهيكلي
نقاط التصادم
(كلمة المرأة الجديدة في القمة الاجتماعية)

لقد أبَ العديدُ من المسؤولين المصريين والجهات الحكومية مؤخراً على استخدام مصطلح "الحقوق الإنجابية"تبادلاً مع " الصحة الإنجابية". و أقل ما يمكن قوله، فإنه قد بولغَ في استخدام هذا المفهوم منذ اكتشافه، وذلكَ في أيِّ إطارٍ يردُ فيه حجمُ السكان، أو تنظيم الأسرة أو التنمية و تحديد النسل. و رغمَ ذلك، فإن المسرحيةَ التي أحاطت بتغييرِ موقف وزير الصحة المصري من ممارسةِ التشويه الجنسي للنساء، قد كشفت أن هذه المصطلحات لا تتعدى كونها غلافاً جديداً لنفسِ سياسات الدولةِ في مجالِ السكان و تحديد النسل، طرحةً جلباباً أياً من الحقوقِ أو المزايا التي قد تترتبُ عليها.

وقد قامَ فريق العمل المصري أثناءَ التحضير لورشةِ عمل الحقوق الإنجابية في منتدى المنظمات غير الحكومية بمؤتمر السكان، بتقديم صورٍ معبرة عن شعورِ النساء بأحقيتهنَّ في أنفسهن وحيواتهنَّ و أجسادهن في إطارِ الواقعِ الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في مصر. و قد استخدم الذي هاجمونا، قبل و أثناء و بعد، مؤتمر السكان العديد من الحجج، من ضمنها أن ما نقدمه ونتحدث عنه ليس سوى لغو مثقفين، لامسَ من قريبٍ أو بعيدٍ الاحتياجات الحقيقية للمرأة و المجتمع، و اتهمنا ناقدونا بأننا نُعطي الأولوية "لقضايا هامشية" كالتشويهِ الجنسي للنساء على حسابِ القضايا القومية الأعم كالفقرِ و التنمية. و نحنُ هنا الآن لإثباتِ أن الفقر و التهميش هما بحدٍّ أصيلٌ ، بل و في صميمِ ما نتكلم عنه، و لتوضيحِ كيف يؤثرانِ على الحقوق الإنجابية للمرأة، وكيفَ أن ممارسة هذه الحقوق أو عدمه يعكسُ بدرجةٍ عالية وضع المرأة الاقتصادى و الاجتماعي في أيِّ بلدٍ بعينه.

و مصرُ، كالعديدِ غيرها من بلاد العالم الثالث، هيَ في غمرِ إرساءِ برنامج التكيف الهيكلي المستوحى و المفروض عليها من صندوقِ النقد الدولي و البنك الدولي، و كما يحدثُ في العديدِ من بلادِ العالم الثالث، فإن برنامج الإصلاح الهيكلي يدفعُ بشعبنا نحو حدِّ المجاعة، في مجتمعٍ تجيءُ فيه النساء في القاعِ فيما يخصُّ التغذية و فرص العمل و الرعاية الصحية و التعليم، حيث أن 40% من الشعب المصري يقعُ اليوم ــ و قبل إتمامِ إرساءِ برنامج الإصلاح الهيكلي ــ تحتَ خط الفقرِ المقدر بدخلٍ سنوي قدرُه 680جنيهاً مصرياً، أي ما يعادل 17 دولار أمريكي في الشهر، و قد وُجدَ أن 25% من الأسر في مصر تعولُها نساء، في حين تصل معدلات وفيات النساء في بعضِ مناطق البلاد إلى 200 من كل 100.000 .

و ما نطرحه هوَ أن لنساء يُنفقن من صميمِ آدميةِ وجودهنَّ من أجلِ برنامجِ الإصلاح الهيكلي، كما أن حقوقهنَّ الأساسية تُنتهك من أجلِ إرساءِ سياساته.

و مفهومُ الحقوقِ الإنجابية في الحقيقةِ يدعمُ حقَّ المرأةِ في الرعايةِ الصحية الأساسية المتكاملة. و لكننا نجدُ في تقريرِ البنك الدولي لعام 1993 أن تغطيةَ عمليةٍ ما لتكاليفها لا يعني بالضرورةِ الإنفاق عليها من الأموال العامة.فالأسرُ يمكنها شراء الرعاية الصحية من أموالها الخاصة، و إن زُودت بالمعلومات الكافية فهي تفعلُ ذلك بشكلٍ أفضل من الذي تُقدمه لها الحكومة"

و في مصر، كغيرها من بلاد العالم الثالث، صوَّب برنامج الإصلاح الهيكلي أسلحته في اتجاهِ الخدمات الأساسية، فأصابَ أكثر ما أصاب منها الصحة و التعليم؛ فقد انخفضَ الإنفاق الحكومي على الصحة ليصل إلى 1.5% من إجمالي الإنفاق، كما يجري إرساءُ برامج تغطية تكلفة الخدمات الصحية بهمةٍ و فجاجةٍ لتتحول الخدمات المجانية أو التي كانت تُقدم بأسعارٍ رمزية في المستشفيات و العيادات العامة إلى خدماتٍ مدفوعة الأجر، متاحةٍ فقط للقادرين على تحملِ تكلفتها.

و عندَ سؤالِ النساء في البحثِ أن هذا الوضع يختلفُ تماماً في حالةِ تنظيم الأسرة، كانَ الرد بالإجماع أن احتياجات المرأة الصحية تجيءُ بعد احتياجاتِ الأطفال و الأزواج، و غالباً ما يتمتع الأزواجُ بشكلٍ ما من الرعاية الصحية، تكفلها المؤسساتُ التي يعملون بها.

و من مداعي السخرية أنَّ هذا الوضع يختلفُ تماماً في حالةِ تنظيم الأسرة؛ فقد تمَّ إغراق البلد بكمياتٍ هائلة من أموالِ المعونة الأمريكية الموجهة من أجلِ إدخال حبوب منع الحمل المجانية و اللوالب والنوربلانت و الحقن قصيرة وطويلة المفعول في أجسامِ النساء المصريات،اللاتي يُقال لهن ليلَ نهار أن خصوبتهنَّ تعوقُ التنمية للبلاد.

و فيما عدى تنظيمِ الأسرة، فإنَّ النساء ليسَ لهنَّ أي وجودٍ في السياساتِ الصحيةِ الحكومية. فالمرأة المنجبةُ هي كما يبدو المرأة الوحيدة التي تتعاملُ معها الخدمة الصحية، أما الفتياتُ و غير المتزوجات و النساءُ في سنِّ اليأس، فلا وجودَ لهنَّ بالنسبةِ لآخذي القرار في مجالِ الصحة، و العنوان هو صحة الأم، و هو غالباً ما يعني تنظيم الأسرة، أو لمزيدٍ من اللاوضوح، تحديد النسل.

وفي الوقتِ نفسه، فإنَّ مهنةَ الطب ذات الهرم المهني المحكم، والمثقلة بعشرات الآلاف من الأطباء محدودي الكفاءة و الدخل و الدوافع، ليسَ لديها متسعٌ من الوقتِ لرعاية النساء أو لتعرفِ على مفهومهنَّ للصحةِ و الحياة الكريمة. فالأطباء، سواءً في أعلى درجاتِ سلَّمِ مهنة الطبِ أو أسفلها، تسوقهم آليات السوق الحرة في مجالِ الصحة، و من ثم فلا يمكنهم أن يبالوا بحقِّ المرأةِ في الاختيارات الخاصة بجسدها و بالإنجاب و الصحة؛ فزيادةُ دخله هو شغلُ الطبيب الشاغل، سواء أكان ذلك بغرضِ مجردِ البقاء أو تحقيقِ ثروةٍ في ظل قوانينِ الغابة السائدة، كما ارتباطُ زيادةِ دخله بزيادة عدد اللوالب التي يزرعها في أرحامِ النساء لا يؤهله للاهتمام باحتياجاتهن. و قد منح هؤلاءِ الأطباء مؤخراً مصدراً آخراً لزيادةِ دخلهم على حسابِ صحة المرأة، عندما أصدرَ وزير الصحة قراره بإباحة الختان في المستشفياتِ العامة، بعد أن كانت ممنوعة، و أصبحَ بمقدور الطبيب الآن زيادةَ دخله بضعة جنيهات عن كلِّ بظرٍ يستأصله في المستشفيات العامة المجانية.

و إذا نظرنا إلى جانبٍ آخر من تناقضاتِ برنامج الإصلاح الهيكلي العديدة، نجدُ أنه بينما ترتبطُ اختيارات النساء الإنجابية ارتباطاً وثيقاً بالحالةِ الاقتصادية داخل الأسرة، والرغمِ من وجودِ علاقةٍ واضحةٍ و مباشرةٍ بين عملِ المرأةِ خارج المنزل وحجمِ أسرتها، فإنَّ برنامج الإصلاح الهيكلي يدفعُ بالنساء دفعاً خارجَ سوق العمل. فالبطالةُ التي تجيءُ في مصر كما في في غيرها من البلاد كنتيجةٍ مباشرة لبرنامج الإصلاح الهيكلي تزدادُ في خطواتٍ و قفزاتٍ واسعةٍ ليقدرَ معدل البطالة القومي بـ 16%، وليصل في بعضِ مناطق الوجه القبلي إلى أكثر من 50%. كل هذا و لا يزالُ برنامج الخصخصة في بداياته، مع ماتعنيه خطط خصخصةِ صناعاتِ القطاع العام من الاستغناءِ عن عشرات الآلاف من العمال. في قطاعِ النسيج مثلاً، و الذي يُعدُّ من أضخمِ الصناعات و أكثفها عَمالة، فإنه من المقدرِ أن يتم الإستغناء عن ثلثِ العمالة على الأقل، و لكنَّه يُعد من أضخمِ الصناعات و أكثفها عمالة، و ذلك قبل إتمام عملية الخصخصة. و من جانبٍ آخر ، فإنَّ قطاع النسيج هو من أكثر القطاعاتِ تشغيلاً للنساء، أغلبيتهنَّ كعمالةٍ مؤقتة، و بالتالي سيشكلنَ أول من سيتم الإستغناء عنه. و قد تمَّ الاستغناء فعليا عن الآلاف من النساء العاملات في المصانعِ الصغيرة، حتى أن إعلانات التوظيف اليوم تصل بها الجرأة إلى حدِّ الإعلان عن وظائف "للرجال فقط "منتهكةً بذلك، ليس حقِّ المرأة في العملِ فحسب، بل و نصِّ الدستور المصري.

كيف تؤثرُ هذه السياسات على النساء، و على رؤيتهنَّ لأنفسهن و بالتالي على رؤيتهنَّ لوضعهن داخل الأسرة، وعلى حقوقهنَّ و على حماستهنَّ في الدفاعِ عن هذه الحقوق. كثيراً ما تصرحُ النساء بأن مساهمتهنَّ الاقتصادية في دخلِ الأسرة تمنحهنَّ بالطبعِ مساحةً أكبر للتفاوضِ داخل الأسرة، مساحةً لم تصل بهنَّ إلى المساواة و لم تكسر حواجز الأعراف و التقاليد التي أعاقت تحقيقَ النساء للذاتِ لفترةٍ طويلة، و لكنها حتماً أمدت النساءَ بالقوةِ لفترةٍ طويلة، حتى لو كان دخلهنَّ أقل من الرجل في الأسرة، فمجرد مساهمتهنَّ المادية الملموسة في المحافظة على الأسرة و على أنفسهنَّ و أطفالهن قد أضفت عليهنَّ مقاماً مختلفاً داخلَ الأسرة. و قد وجدت إحدى المنظمات الغير حكومية التي تعملُ على قضايا المرأة في الوجهِ القبلي بمصر، أن مساهمةَ النساء في دخلِ الأسرة كان له تأثيرٌ كبير على قوتهنَّ التفاوضية في مواجهةِ تعريض بناتهنَّ أو أخواتهنَّ الصغيرات للتشويه الجنسي.

و قد وضحَ هذا التأثير أيضاً في ردودِ أفعال الرجال في بحثنا؛ ففي هجومهم على عمل المرأةِ خارج المنزل، أوضحَ الرجال أن المرأةَ متى كسبت مالاً عن عملها فإنها تشعرُ بأنَّ لها حق الكلمةِ في

الأسرة مثلها مثل الرجل، و كان َ الرد الغالب أن " المركب اللي فيها ريسين تغرق". و تأثير ُ البطالة وحالة ُ الحرمان التي يخلفها برنامج ُ الإصلاح الهيكلي عموما ً على وضع ِ النساء يتعدى مجرد دفعهن خارج َ سوق العمل، أو الإبقاء عليهن ّ ضمن َ الشرائح المستغلة بأقصى درجة و الأقل أجرا ً، ليجعل منهن ّ أيديولوجيا ً السبب الرئيسي وراء َ انتشار ِ البطالة ِ بين الرجال. فأجهزة ُ إعلام ِ الدولة من صحف و تلفزيون تح ّ ث ّ يوميا ً بصورة ٍ واضحة ٍ و صريحة بالأفكار الداعية ِ بأنه في حالة ِ رجوع المرأة إلى المنزل بدورها الطبيعي " الذي أمرها الله به كزوجة و أم"، فإن ّ الرجل لن يجد َ صعوبة ً في العثور على وظيفة. بل للوم ُ قد وقع َ على عمل المرأة ِ كسبب ٍ لانتشار ِ البطالة ِ و الإدمان بين الشباب. و إن اتفقت آراء ُ كل من برنامج الإصلاح الهيكلي و الدولة و قوى الإسلام الأيديولوجي و السياسي و اتفقت، فهي تفعل ذلك َ فيما يخص ّ عمل المرأة خارج َ المنزل، لتبرز َ تناقضا ً آخرا ً من تناقضات ِ برنامج ِ الإصلاح الهيكلي المثيرة للسخرية.

أم ّ ا عن أحدث ِ إنجازات ِ برنامج الإصلاح الهيكلي في مصر، فقد كان مشروع ُ قانون العمل الجديد، الذي صُمم خصيصا ً من أجل ِ تحرير المؤسسات من قيود ٍ كثير ٍ من حقوق العمال التي كان ينص ّ عليها قانون القطاع العام.

و يُعد هذا القانون ضرورة ً حيوية لتقدم ِ في طريق الخصخصة ِ التي انتقد البنك الدولي الحكومة المصرية بسبب التباطؤ ِ في إرسائها. و قد قام َ بصياغة ِ هذا القانون مسؤولون َ من الحكومة مع استشاريين من القطاع ِ الخاص و النقابات التي تسيطر ُ عليها الحكومة، ليجيء َ مُستهدِفا ً بشكل واضح ٍ حقوق َ المرأة ِ العاملة، بالإضافة ِ إلى ما سوف َ يصيبها نتيجة َ ما يتضمنه من استهداف لحقوق العمال ِ عموما.

و وفقا ً لهذا القانون، فلا يحق ّ للمرأة ِ أكثر من إجازتين للوضع طوال َ حياتها الوظيفية، يحق ّ لصاحب العمل ِ بعدها إنهاء العقد. و لا تبذل ُ المذكرة ُ التفسيرية للقانون جهدا ً بتبرير ِ هذا التحديد و تقديمه كما لو كان َ في صالح ِ المرأة، بل وتنص ّ صراحة ً على أنه رغم َ أن هذا البند يهمل ُ بعض َ الجوانب الإنسانية، إلا أنه يهدف إلى " تشجيع سياسة الدولة السكانية ". و بهذا يجيء ُ حق ّ للنساء ِ في اختيار ِ عدد أطفالهن ّ متعارضا ً مع اختيارهن ّ للعمل خارج المنزل لتأمين استقلالهن ّ الاقتصادي.

و قد أثر َ برنامج الإصلاح الهيكلي على المرأة ِ بطرق ٍ أقل مباشرة، و إن لم تكن أقل ّ ضررا ً. فإن التدهور الهائل في البطالة و الفقر المدقع و ما يترتب ُ على ذلك من مراوغة ِ فقدان الكرامة، لا يمكن ألا يكون لهم رد فعل ٌ ود ّ ي ٌ لفعل ِ في هذه الأحوال للأسف لا يتجه ُ بالضرورة ِ في مواجهة ِ السياسات التي تسببت في وجوده أو مُنفذي هذه السياسات، و لكنه يصطدم ُ بعنف بما هو في متناول ِ اليد، و من الأشكال التي يُفضلها الرجل ُ لتأكيد ِ رجولته هي التعرض ُ للنساء، و تأكيد ِ الهيمنة ِ الذكورية عليهن. بالإضافة ِ إلى ذلك فإن ّ كون َ كل ّ هذه السياسات مستوحاة و مفروضة من الغرب، يجعل ُ هذه السياسات من أهم ّ ما تستخدمه القوى الأصولية لتغذية ِ مشروع ٍ سياسي و ثقافي يزعمون َ به تأكيد َ هويتنا في مواجهة الهيمنة الغربية. و من أهم ّ مكونات ِ هذا المشروع هو قمع ُ النساء و تحجيبهن ّ وحجبهن ّ داخل البيوت، و عزلهن ّ عن الحياة العامة و صولا ً إلى العنف الجسدي- و الكل ّ مغلف ٌ بهالة ِ مقاومة ِ الغرب، وكأنه لا تصح ّ مقاومة ُ الغرب ِ إلا بقمع ِ النساء.

و ختاما ً، فإن ّ برنامج الإصلاح الهيكلي مَعني ٌ بتعديل ِ حياة ِ البشر في إطار ِ نظام ٍ اقتصادي و سياسي عالمي جديد لم يشاركوا في صياغته، أما الحقوق ُ الإنجابية فهي ّ معنية ٌ بتعديل ِ العالم لاحترام ِ حقوق و اختيارات ِ المرأة و أهليتها في الكرامة و الأمان و الاختيار الحر. و من ثم ّ ، فإن برنامج الإصلاح الهيكلي هو انتهاك ٌ صريح ٌ لحقوق ِ الإنجابية للمرأة.

النساء ُ يقمن بثلثي (2/3) أعمال العالم.. و يحصلن على 5% فقط من دخله.. و يملكن 1% (واحد بالمائة) من ممتلكاته (منظمة العمل الدولية 1980).. إن ّ هذا القياس العالمي لحجم العمل ِ الذي تقوم ُ به النساء ُ ، مرتبطا ً بأشد ّ درجات ِ الفقر، هو َ المؤشر ُ الأساسي و الدال على التمييز الواقع ضد

النساء..فيؤثرُ على واقع النساء و يحدُ لهنَّ أنماطَ الحياةِ التي يعشنها، و مع ذلك فإنَّ هذا الواقع لا ينعكسُ في أيٍ من إحصاءاتِ الناتج القومي العام أو أي إحصاءات رسمية أخرى.

إن قياس و تقييم العمل غير مدفوع الأجر هوَ هدفٌ ضروري و قابل للتحقيق.. كما أنه عنصرٌ أساسي من عناصرِ حقوقِ الإنسان..و هوَ أمرٌ جوهريٌ لوضعِ حدٍ للتمييزِ بينَ النساء و الرجال، و أيضاً بينَ بعض النساءِ و لبعضِ الآخر، فالنساءُ في قاعدةِ العالم. في الجنوب و في الشمال، في الشرقِ و الغرب، يحملنَ العبءَ الأكبر للعملِ غير مدفوع الأجر..إنَّ 165 منظمة غير حكومية تمثلُ ملايين النساء و الرجالِ في العالم يطالبونَ حكوماتهم بأن تُحصي الأعمالَ التي تقومُ بها النساء دونَ أن تتلقى عنها أجرا.. و لحينِ أن يُدرج هذا العبء الرهيب.. هذا العمل غير مدفوع الأجر.. في الحسابِ القومي للبلدانِ المختلفة، لا يُمكن للحكوماتِ أن تدعي أنها تواجهُ أسبابَ الفقر، أو أنها تحاولُ أن تُرسي العدالةَ أو تحققَ التنمية أو التكافل الاجتماعي.

السفير جوان سومافيا.. (شيلي).. السكرتير العام للقمةِ الاجتماعية
كوبنهاجن- مارس 1995

إضرابٌ "سلمى"

سلمى و أم سلمى و "25 نفر" آخرين كانوا يعيشون علي منتوج قطعتي أرض في واحدة من قرى كفر الدوار.. مجموعهما لا يتجاوزُ الخمسة فدادين .. "صاحب الأرض" طلبَ بها.. فما كان من عائلة سلمى إلا أن احتمت بالأرض و أضربت عن الطعام.. في لقاء مع الأسرة المضربة.. التي فقدت الأرض.. سردوا القصة ونسوقها كما قالوها.. لا نغير فيها سوى أسمائهم.

سلمي: أضربنا لأن حسنين الطهاوي عاوز يأخذها مننا.
م.ج. : هي إيه دي؟
سلمى: الأرض وبعدين إحنا عملنا إضراب.
م.ج. : مين حسنين ده؟
سلمى: صاحب الأرض وبعدين احنا عملنا إضراب ، عملنا اضراب خمسة أيام.. هنا عندنا في نفس الأرض ده.. قعدنا في الأرض ده و عملنا فيها اضراب خمسة أيام.
م.ج. : اضراب عن إيه؟
سلمى: عم الأكل، اه عن الأكل خالص، و لا كان فيه أي حاجة تقوتنا خالص إلا بق مية و نشرب مية سادة كدة..
م.ج. : كنتم مضربين عن الأكل لحد ما يحصل إيه؟
سلمى: كنا مضربين قالوا الأرض ح ترجع لكم تاني و كنا نتمنى إن الأرض ترجع لنا تاني و قلنا إحنا نعمل اضراب عشان الأرض ترجع لنا تاني.
م.ج. : الراجل ده كان عيز الأرض تاني ليه؟
سلمى: كان عايز ياخدها- يقولك أرضي عايز أخذها.. إحنا في الأرض دي من زمان.. إحنا طلعنا لقينا نفسنا فيها.. و اللي قبلينا طالع لقيناهم فيها كمان.
م.ج. : قد إيه الأرض دي؟
سلمى: ثلاث فدادين و نصف.. قلنا لو عملنا اضراب ح ناخدها قلنا نحن نعمل اضراب شهر أهو إحنا عاوزين الأرض و خلاص.
م.ج. : ليه عملتم اضراب؟
سلمى: سمعنا عن ناس عملت اضراب و خدت أرضها في العزب يعني بعيد مش حوالينا هنا.
م.ج. : يعني حصلت قبل كده؟
سلمى: حصلت بس مش في بلدنا، في العزب هناك بعيد، و عملنا الاضراب و خلاص، قعدنا في النهاية الله أعلم طلعنا من الاضراب ده أسبوعين ثلاث مش قادرين نمشي حالنا خالص.
م.ج. : كنتوكام واحد عاملين إضراب؟
سلمى: حوالي 16 نفر.. منهم ستة ستات.. ما كانش فيه غير العيال الصغيرة اللي مش عاملة إضراب.
م.ج. : انتو كنتو بتضغطوا علي مين؟
سلمى: كنا بنضغط على صاحب الأرض نضغط شوية من يمتنا يمكن يسيبها لينا.. بعتنا شكاوي ياما.. الشكاوي كان ماشي فيها راجل.. هو اللي بيبعت عشان ما كناش بنقوموا خالص من الأرض.. ليل نهار.. ونبات في الطل في الغيط قاعدين في الغيط علي طول و ما طلعناش منها إلا لما قالوا خلاص لموا عزالكم الأرض ح يستلموها أصحابها.. يوم المحكمة قالوا الأرض ح تتسلم و خلاص.. هتتسلم لحسنين الطهاوي.
م.ج. : هل سلمت له؟
سلمى: أه خدها من زمان.
م.ج. : يعني إنتم دلوقت با الأرض؟
سلمى: أه نحن برا الأرض.
م.ج. : امال بتعملوا ايه؟
سلمى: احنا عندنا أرض تانية و اخدينها بالنصف بنشتغل فيها.. كلنا مش حد لوحده.
م.ج. : انت دخلت المدرسة؟
سلمى: لا .. خالص ما دخلتها و لا نعرف عن الحكاية ده حاجة خالص.
م.ج. : و ايه اللي طلعها في مخ حسنين بعد السنين ده كلها أن يأخذ الأرض؟
سلمى: طلعت في دماغه أنه ياخده العند، بقى انتم مش تايهين عن العند، هو خلاص عايز يأخذها و

أخذها.. خلاص ح نعمل له إيه.. طلعت قي دماغه أنه يأخذها و خدها و اشتغل بالمحاكم و طلع فلوس و بقى يرش في المحاكم فلوسه و خدها.
م.ج. : وده حصل معاك انتو بس ولا حصل مع ناس تانين.
سلمى: لا إحنا لوحدنا .. إحنا الوحاد اللي هنا في العزبة.. هو عمل الهيصة دي كلها علي الثلاث فدادين و نصف دول بتوعنا بس وخدها.
م.ج . : و ده أثر ازاي عليكم؟
سلمى: الله أعلم التأثير كان صعب علينا خالص.. الحكاية دي ماشية في تلات أربع شهور و صعبة خالص، كانت المساحة واسعة جنبنا صبحنا ما بقى لناش فيها حاجة و نحن عندنا اللهم صلي علي النبي عيال كثير.
م.ج. :انتو كام في البيت.
سلمى: حوالي 25 أو 26 نفر.
م.ج. : ربنا يخلي. كلكم بتشتغلوا هناك في الأرض الثانية.
سلمى: أه كنا بنشتغلوا فيها وعندي أخويا لما اتاخدت الأرض منا راح الصحرا.
م.ج. : يعما إيه.
سلمى: بيشتغل فلاح بس هناك في الصحرا.. ما عادش لينا حاجة هنا نشتغلوا فيها و إلا ناكلوا منها.
م.ج. : الأرض الثانية اللي انت بتشتغلي فيها اد إيه؟
سلمى: فدانين أو فدانين و نصف.. دي بقى ليها أكثر من صاحب .. ساعة الإيجار ده عاوز إيجار و ده عاوز ايجار و يطلع لينا كام واحد.. بس دي الأرض الوحيدة اللي فاضلة معانا.
محمود: المالك التاني بيشتكي فينا و بيبعت لنا اعلانات.. البنك حاجز علينا و بيبعت لنا اعلانات.
أم سلمى: البنك حاجز علينا بثلاثة ألاف و الراجل أخذ الأرض.
م.ج. : حاجز عليكو ليه؟
أم سلمى: كيماوي و بذور و تقاوي.. أخد الأرض بقطنها و ذرة و جزر.. زراعتها بخالها.. أخد الأرض بالمحصول.
م.ج. : طب لو طلع في دماغ الراجل ده يعمل نفس العملة.
سلمى: الله أعلم، يبقى ما عادش لينا عيشة هنا خالص بقى، لو طلع و خد الفدانين و نصف دول ما عادش فيه قعدة هنا خالص بقى، ما عادوش لينا حاجة هنا، ح نقعدوا في البيت و ح ناكلوا من فين لا نعرف.
م.ج. : ح تعملي إيه ساعتها؟
سلمى :العامل هو الله ح نعملوا ايه، راح نقول له القوي عليه يارب..نحن ما نقدرش نعملوا حاجة الأرض و راحت.. لما كانو هناك في المباحث و جم قالوا خلاص انتم ما عادش ليكم حاجة في الأرض.
م.ج. : المباحث اللي جات قالت؟
سلمى : أيوة جم و قالوا لينا كدة ماعادش ليكم في الأرض، و الأرض خدها أصحابها، لمينا عزالنا و الخيم اللي منا عاملنها في الغيط.. ككانو حصيرتين فاردينهم في الارض و حصيرتين من فوق مننا عشان يحوشوا الطل عننا.. ادي كل حاجة.. جم بالبوليس.. وجم قبل الاستلام بيوم، جم بهدلوا اخوتنا بهدلة جامدة قوي، بقوا يضربوا في اخواتي و يضربوا فينا و يرفسوا اخواتي بالرجل.
م.ج. : من هم؟
سلمى: البوليس اه بهدلونا عشان نطلعوا من الأرض و ما رضيناش نطلعوا منها و ما طلعناش إلا للشديد القوي جم غصبوا علينا و المباحث جات قالت خلاص الأرض نسيبها حكم محكمة و يتنفذ جم بهدلونا و بقوا يضربوا اخواتي بالرجل.
م.ج. : اخواتك فين دلوقتي؟
سلمى: اخواتي واحد منهم اهو و أحمد و محمد اللي راح الصحرا.
م.ج. : ما رحتوش تشتكوا عشان هم ضربوكم.
سلمى: عملنا محضر، برضه لما عملنا الاضراب ما كانش فيه حد بيسأل فينا خالص.
محمود : ما فيش نتيجة خالص.
سلمى:و أيام الاضراب مثلا لما تعبنا طلبوا الإسعاف و مافيش إسعاف جات لينا خالص يعني تعبنا خالص في الغيط و بقينا مش قادرين نعملوا حاجة خالص و بقوا يطلبواالإسعاف و ماكانش فيه اسعاف بتيجي.
م.ج. : مين اللي كان بيطلب.
سلمى: كان واحد مثلا من العزب يطلع يقول إن الناس اللي عامل اضراب ح تموت في الغيطان

ارحموها و ما ماكانش فيه حد بيسأل فينا و لا كان يجينا إسعاف.. باقي العزب كانوا يقعدوا معانا في البيت و يشوفوا مثلا اللي تتعب يتصرفوا يجيبوا لها حاجة مثلا.
م.ج. : حاجة زي إيه؟
سلمى: مثلا يطلبوا اسعاف عشان ينقلونا مستشفى.
م.ج. : عربية اسعاف جات.
سلمى: ما جاتش اسعاف.
م.ج. : جالك أي دكتور هنا.
سلمى: و لا حد خالص.. خمسة أيام و لا حد خالص بيسأل فينا.
م.ج. : طيب بعد ما خلص الاضراب عملتي ايه روحتي البيت و بعدين؟
سلمى: روحنا البيت و قعدنا فيه وخلاص.. النفس كانت مسدودة و خلاص احنا اتعودنا على الجوع و بقى اللي ياكل ياكل و اللي ما ياكلش خلاص.
م.ج. : ما حد راح الوحدة الصحية و قال لهم؟ و ليه السكك كانت مقفلة كدة؟
سلمى: بعتر فلوس ياما و قفل السكك في وشنا خالص.. جايب رجالة يعني مقفلها ببلطجية و الحكومة كان دافع لها فلوس.
أم سلمى: الأرض ده أنا كنت فيها أنا و الراجل و ما كنتش جيبت و لا عيل.
م.ج. : منين أخدت الأرض؟
أم سلمى: الأرض ده كانت مؤجرة لينا و كان أول ايجار بخمسة جنيه للفدان و ده كان من مدة طويلة و كنا مؤجرينها من الجمعية الخيرية من حوالي أربعين سنة.. يعني ما كانش ليها مالك، و المالك ده ما نعرفوش، هو في يوم جاء و قال لنا أنا أخذت الأرض دي، و لا خد رضانا و قال أنا ح شتري و لا نعرف عنه أي حاجة، جه و قال أنا اشتريت وخلاص.
م.ج. : من الجمعية الزراعية ده كان أيام عبد الناصر.
أم سلمى: من قبل عبد الناصر و من قبل ما أولاد الأولاد و شوقي بقوا رجالة و اتجوزا، الأرض دي أنا اللي ناشيها بحياة أبوهم.. لما مات أبوهم فضلت أفحر فيها و بعدين غلب على المرض و بعدين جاء الراجل ده حدف لرجال المباحث و حدف لرجال الأمن في.. و حدف فين و قفل كل السكك في وشنا و مابقاش لنا سكة ننفد منها، و هو راجل قادر معاه كذا فدان و مش محتاج لها. و نحن غلبنا من المحاكم و الشكاوي مافيش فايدة و قلنا ما نعملوا الاضراب يمكن ربنا ينولها لنا و يمكن لما يشوفوا الأسرة دي كلها في الغيط و العيال الصغيرة دول كلهم كانوا مع اباهتهم في الغيط و قلنا لما يشفوهوم ربنا يجعل في قلوبهم الرحمة و لكن طلع في قلوبهم الكفر.
م.ج. : هل اشتكيتوا للناس في مصر؟
محمود : شكاوي ياما.. مدير الأمن و د. يوسف والي، و بعدها د. يوسف والي بعت لنا جواب شكر.
م.ج. : شكر علي إيه؟
أم سلمى: نحن ماخليناش حتة في مصر حتة و ما بعتنالها، و قلنا يمكن يتردوا لما يشوفوا مناظرنا و يشوفوا تعبنا كله و ما فيش فايدة، لأنهم كانوا مقفلين كل الخطوط، أصله راجل قادر و صاحب ملك و له سلطات و وسطات داخل الحكومة و بيدفع لهم، و نحن بقينا مرضنا و كل العالم جاء و قالوا الناس دي حتموت و بعدين لقينا المباحث جاية و تضرب في العيال و كانوا عوازين يودوهم المركز، و ده غير الإهانات، و ابني ده كانوا مكتفينه و شايلينه و الثاني ماسكينه و الضابط يضرب بالرجل.
م.ج. : هل ضربوا الستات كمان؟
أم سلمى: اه ضربوا سلمى و أنا لما كان بيضرب في العيال بقيت أقول له أنا ماخرجتش من الدنيا بغيرهم و امسك فيهم فلوى دراعي و زقني و قال نحن ما نكلموش نسوان.. اه ابني ده كان هيموت في ايديهم لو كا الناس في العزبة صوتوا و ما كانوش مشيوا خالص.
م.ج : طيب هتعملي إيه لو صاحب الأرض ده كمان طلعت في دماغه أنه ياخدها؟
أم سلمى: الناس تروح تموت ما دام الحكومة بتضرب الفلاح الغلبان و بقى يروح فين الفلاح الغلبان و يشتكي لمين لو ما لقاش صدر حنين عند الحكومة، يعني أنا عيانة و ابني اتشحطط في السكك، و دول تلات رجالة و كل واحد فيهم بعياله يعني 20 و لا 25 فرد.. وانا معاي أربع بنات نروح فين كلنا.
م.ج : إنت مفكرة إنك ممكن تسيبي الأرض؟
سلمى: لا إحنا مش حاطينها في دماغنا خالص أنه ممكن نسيب الأرض و عمرنا ما فكرنا فيها في يوم من الأيام إنو ممكن نسيب الأرض.
أم سلمى: ده الواحد ما يقدرش يبص يمتها يعني الواحد لو طلع السطح و بص فيها و لقاهم فيها يحصل غبوب على عينيه و ييجي واقع علي الأرض.
م.ج : انتو ما فكرتوش تتصلوا بالناس الثانية اللي اتعرضوا لمشاكل زي ده في أماكن تانية و

تشوفوا كلكم إيه مع بعض.
أم سلمى: ماهو ما فيش حد عامل مشاكل حوالينا.. في حتت تانية بعيد.. ده أنا لو كان في مروة يمكن كنت كل يوم أعمل مشاكل إنما أنا الغيط ده ما بروحوش دلوقتى و ده أنا أول لما أشوف أرض متربية فيها و اليوم غيريي يدهس فيها.. ده ظلم.
م.ج : إنت عندك أربع بنات و كام ولد؟
أم سلمى: تلات صبيان...
م.ج : جوزك عايش؟
أم سمى: اتوفى و ابني الأكبر صغير، ماكانش لسة و لا مسك فاس و لا دخل الجيش يعني عيال صغيرة و أنا كنت بشتغل في الأرض.
م.ج : الأرض ده مؤجرة باسمك و لا اسم زوجك؟
أم سلمى: كانت مؤجرة باسمه و لما مات دارت الحيازة و بقيت باسمي.
م.ج : تفتكري لو كان جوزك موجود كان الراجل ده عمل نفس الحاجة؟
أم سلمى: لا، هو عمل عشان أنا ست لوحددي و عيال، و هو فضل يحاول معاي و دول عيال صغيرين عشان ياخد الأرض من بعد ما توفى المرحوم على طول، يقول ناخد ناخد الأرض و ما ارضاش و يرسل لي الناس يقولوا لي ده عاوز يدفع لك فلوس كتير، أقول لهم الحمد لله على كدة، الأض أنا قادراها و العيال لما يطلعوا يبقي لهم مركز و عشان لما يطلعوا ما يقولوش الله يجحمك يمه ما سيبتلناش مركز و قعدت أحفر فيها لحد ماكبروا و قلت ليهم أنا عملت اللي علي وادينى سبت لكم مركز. و هو كل يوم كان عامل معاي مشاكل، و يقول اللي يطلع الست دي من الأرض أدفع له قد ما هو عاوز، أقول له طول مانا طيبة ما تنزلش فيها، و أنا عرفتك و لا شوفتك؟ ده انت جيت و قلت ما لوش عقود عندي حتي الان عقودي من الجمعية انما هو ما عندش بي أي صلة، و قالها في وسط العالم اللي سلموه الأرض قال انتم عارفين أنا مش راضي ليه، الولية ده بقت تقول لي ماتنزلش الأرض الكلب يدوس فيها و انت ما تدوس فيها.
م.ج : انت كنت بتقولي كدة فعلا؟
أم سلمى: ايوة ما هو كان بيقول أنا عاوز الأرض أعمل فيها جنينة و قاعد يطاعن في...
م.ج : أولادك متعلمين؟
أم سلمى: ما فيش حد منهم متعلم كلهم فلاحين الحالة كانت ضعيفة و كنت أشتغل اوكلهم و إلا أعلمهم.
م.ج : ليه ما التعليم مجاني؟
أم سلمى: مجاني لكن برضوا بيعوزوا، عاوزين رسوم و عاوزين حاجات تانية و اليد قصيرة إنما النفر لو ايده طايلة يعمل.
م.ج : انت كنت في الاضراب؟
أم سلمى: أنا دخلت قالوا انت عندك السكر لازم و فطروني.. قالوا لي دلوقت يحصل لك حاجة يبقى حرام علينا، اضربت يوم واحد لحد اخر النهار.. دانا مفروض حتي أعمل المرارة.. عاوزين يعالجوا السكر علشان يعملوها.. ومش قادرة أروح.. من جهة التعب اللي أنا فيه و من جهة النفر مش قادر يروح و لا يجي.. وكم مرة نقول نتعالج بعدين الوقت كمان شوية.. لما نشوف.. و الزهق اللي طالع ده.. و دول كمان الاخرين عاوزين يمشوا الصحرا.. باقول لهم تروحوا فين و البيت ده تسيبوه لمين.. خلينا قاعدين لما شوف اخرتها ايه.. و لا زالت أم سلمى..و كثيراتٌ مثلها.. تنتظر آخرتها.....

أخبار مركز دراسات المرأة الجديدة

منذُ صدور العدد السابع لنشرتنا "المرأة الجديدة" و الذي تناولَ مؤتمر السكان و القضايا المثارة حوله قامَ مركز دراسات المرأة الجديدة بالأنشطة التالية:

1- تنظيم اللقاء الثاني ل "عايشة" منتدى النساء العربيات في القاهرة، في الفترة التالية لانعقاد مؤتمرِ لسكانِ مباشرة.. عايشة هي شبكة نسوية عربية تضمُّ منظمات نسوية من كل من مصر و فلسطين و لبنان و السودان و تونس ز الجزائر و المغرب.. يشاركُ في لشبكةِ مصر من مركز دراسات المرأة الجديدة و جمعية التنمية و النهوض بالمرأة.. منسقة الشبكة: سما عويضة من مركز دراسات النسويةِ بالقدس- فلسطين.
2-صدرَ من مركز دراسات المرأة الجديدة ورقة تناقشُ وضع المرأة في مشروع قانون العمل (متوفرة بالمركز) و الأحزاب و مراكز البحوث .
3-قامَ مركز دراسات المرأة الجديدة بالاشتراك مع مركزِ النديم لتأهيلِ ضحايا العنف و جمعية التنمية الصحية و البيئية بتنظيمِ ندوةٍ حول قضية الختان، و ذلكَ عقب القرار الذي أصدره وزيرُ الصحة، و الذي يسمحُ بالقيامِ بعملية الختان في مستشفياتِ وزارة الصحة- بعد أن كان ذلك ممنوعاً .. و قد شاركت "المرأة الجديدة" بكلمةٍ عن المنظورِ السياسي و النسوي لقضيةِ الختانِ كما هي مثارةٌ في مصر الآن، و قد تمَّ إصدارُ مضمونِ الندوة في كتابٍ شاركَ في إصدارِ المنظمات الثلاث (متوفر بالمركز).
4- بالإشتراك معَ المجلس الثقافي البريطاني، قامَ مركزُ دراسات المرأة الجديدة بتنظيمِ ندوةٍ حول " الرقابة و صورة المرأة في الإعلام المصري"، شاركت فيها المرأة الجديدة بورقةٍ عن دور الإعلام في تكريسِ العنف ضدَّ المرأة .. و قد قامَ المركزُ بإصدارِ نشرةٍ تضمنُ أوراقَ الندوة و لمناقشةِ التي تلتها، و لتوصياتِ التي خرجت منها بتأسيسِ هيئةِ مراقبة الإعلام فيما يتعلقُ بما ينشر عن المرأة.(متوفرة بالمركز).
5-اشتراكُ مركز دراسات المرأة الجديدة في تنظيمِ ورشةِ عملٍ حولَ لصحةِ الإنجابية للمرأة: قضية الختان، نظمتها لجنةُ مقاومة الختان، تحت مظلةِ اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية. و قد استضافت لندوةُ حوالي 100 من المهتمين و المهتمات بالقضية من القطاعات المختلفة، و عملت على بلورةِ خطٍ عملٍ متوازية، و متكاملة تهدفُ إلى لقضاءِ على هذه العادة. سوف يصدرُ تقرير الندوةِ قريباً عن لجنةِ مقاومة الختان.
6- في إطارِ التحضيرِ لمؤتمرِ المرأة في سبتمبر من هذا العام في الصين يُشاركُ مركز دراسات المرأة الجديدة من خلالِ محوري العف ضدَّ المرأة و صورة المرأة في الإعلام.
7-شاركَ مركز دراسات المرأة الجديدة في لقائي عمان و نيويورك التحضيريين لمؤتمرِ الصين، كما شاركَ في منتدى المنظمات غير الحكومية للقمة الاجتماعية في كوبنهاجن بورقتين: الأولى تناقش مشروع قانونِ العمل الجديد و آثارهِ على المرأة، و الثلية تناولُ سياسة التكيف الهيكلي و آثارها على الحقوق الإنجابية للمرأة.
8- يقومُ مركز دراسات المرأة الجديدة في الوقت الحالي بالتحضيرِ لإصدارِ أجندة عام 1996.. تتناول الأجندةُ هذا العام انتهاكاتِ حقوق الإنسان لتي تُعاني منها لمرأةُ المصرية إلى جانبِ تعريفٍ بحقوقها المنصوصِ عليها في الدستور و القانون المصريين و اتفاقية حقوق الإنسان.